المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية
التعاون و التوثيق

رقم: 920
تاريخ: 04 اكتوبر 2021

وزير الداخلية

إلى

السيدات والسادة

- **ولاة الجهات وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة**
- **رئيسات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية**

الموضوع: ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة بالجماعات الترابية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما لايخفى عليكم، تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية يتم من خلالها ضمان مشاركة المواطنات والمواطنين والجمعيات في اتخاذ القرار العمومي، وهي وسيلة لتقوية الديمقراطية المحلية في تكامل مع الديمقراطية التمثيلية، ومبدأ أساسي من مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام المحلي. وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى مساهمة المواطنات والمواطنين في إيجاد الحلول المناسبة لحاجياتهم الأساسية وتحسين جودة وفعالية الخدمات العمومية.

وفي ذات السياق، فقد أقر دستور المملكة لسنة 2011 الديمقراطية التشاركية المواطنة، و اعتبرها كإحدى الركائز الأساسية التي ينبني عليها النظام الدستوري للبلاد وجعلها من الثوابث الأساسية في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتقييمها، حيث خصص عدة فصول تتعلق بمشاركة المواطنات والمواطنين والجمعيات، وبتمكينهم من المعلومات ووضعها رهن إشارتهم، وحث المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية على تنظيم وتيسير هذه المشاركة.

وتجسيدا لهذا التوجه الدستوري، تضمنت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية عدة مقتضيات تتعلق بإعمال آليات الديمقراطية التشاركية على المستويات المحلية الثلاث، حيث نصت على إحداث هيآت استشارية لدى المجالس المنتخبة، يحدد النظام الداخلي لتلك المجالس كيفيات تأليفها وتسييرها.

ويتعلق الأمر بالنسبة للجهة بثلاث هيآت:

1. هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
2. هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب؛
3. هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي.

الهاتف : 25 62 28 37 5 212+
العنوان الإلكتروني : pcd_dgct@interieur.gov.ma
الموقع الإلكتروني : collectivites-territoriales.gov.ma

أما بخصوص العمالات والأقاليم والجماعات، فيتعلق الأمر بإحداث هيئة استشارية لدى كل مجلس تهتم بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

كما نصت نفس القوانين التنظيمية على إحداث آليات تشاركية أخرى للحوار والتشاور، وآلية العرائض الموجهة إلى مجالس الجماعات الترابية من طرف المواطنات والمواطنين والجمعيات، والتي يكون الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في صلاحياته ضمن جدول أعماله، وعملت على تأطير كيفية وشروط تقديم هذه العرائض. كما أحالت على نصوص تنظيمية تحدد شكل العريضة والوثائق المثبتة التي يتعين إرفاقها بها.

وفي نفس الإطار، تنص المراسيم التطبيقية التي تحدد مسطرة إعداد البرامج التنموية للجماعات الترابية على اعتماد المقاربة التشاركية، عبر إجراء مشاورات مع المواطنين والمواطنات والجمعيات وفق آليات الحوار والتشاور المحدثة، ومع الهيئات الاستشارية السالفة الذكر لإبداء الرأي قبل مصادقة المجالس المنتخبة على برنامج التنمية الجهوية أو برنامج تنمية العمالة أو الإقليم أو برنامج عمل الجماعة. كما تم التنصيص على ذلك أيضا في المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب، من خلال عضوية رؤساء الهيآت الاستشارية الثلاث المحدثة لدى مجلس الجهة باللجنة الاستشارية لإعداد التراب، التي تشكل إطارا للتشاور وإبداء الرأي حول مشروع التصميم الجهوي لإعداد التراب.

ومن أجل ترسيخ المزيد من الشفافية وتكريس مفهوم الجماعة الترابية المواطنة، تضمنت القوانين التنظيمية الثلاث والمراسيم التطبيقية المتعلقة بها، عدة مقتضيات تتعلق بالتواصل مع المواطنات والمواطنين و تؤكد على وضع المعلومات العمومية رهن إشارتهم قصد تمكينهم من مشاركة فعالة في إطار الديمقراطية التشاركية المحلية، كعلنية الجلسات وتعليق بمقر الجماعة الترابية جدول أعمال الدورة وتاريخ انعقادها ومقررات مداولات المجلس وقرار إعداد مشروع برنامج التنمية وملخص من التقرير السنوي لتقييم هذا البرنامج و كذا نشر الميزانية بعد التأشير عليها و تقارير التقييم والافتحاص و المراقبة، بالإضافة إلى نشر القوائم المحاسبية والمالية بكل الوسائل الملائمة و بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية www.collectivites-territoriales.gov.ma .

ولقد تعززت هذه المقتضيات بإصدار القانون رقم 13-31 بتاريخ 22 فبراير 2018 حول الحق في الحصول على المعلومات، خاصة ما يتعلق بالنشر الاستباقي، حيث يجب على الجماعات الترابية كل واحدة في حدود اختصاصاتها، نشر الحد الأقصى من المعلومات التي في حوزتها بصفة تلقائية، وذلك بواسطة جميع وسائل النشر المتاحة خاصة الإلكترونية منها.

وفي إطار مواكبتها للجماعات الترابية قصد القيام بمهامها، وتنفيذا لمخططها الاستراتيجي خاصة ما يتعلق بدعم التواصل وتشجيع المشاركة المواطنة بالجماعات الترابية، قامت وزارة الداخلية ببلورة عدة أدوات وآليات لهذا الغرض:

1 – إعداد الدلائل:

- ثلاث دلائل مساطر حول إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛
- ثلاث دلائل مساطر حول تدبير العرائض بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛
- دليل حول الميزنة المستجيبة للنوع على مستوى الجهات؛
- دليل الميزانية التشاركية كآلية للقرار المشترك بالجماعات الترابية؛
- دليل يتعلق بمسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه؛
- دليل حول الإطار التشريعي والتنظيمي للحكامة التشاركية المحلية ؛
- دليل تدبير الحق في الحصول على المعلومات على مستوى الجماعات الترابية؛
- دليل منهجي حول برنامج عمل الجماعة.

وقد تم وضع جميع هذه الدلائل رهن إشارة الجماعات الترابية عبر البوابة الوطنية للجماعات الترابية www.collectivites-territoriales.gov.ma.

2– المنصات الإلكترونية:

- **البوابة الوطنية للشكايات chikaya.ma** : تهدف هذه البوابة الموحدة إلى استقبال شكايات المواطنات والمواطنين والإجابة عليها وتتبعها، وكذا تمكينهم من تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم من أجل إشراكهم في عملية تجويد الخدمات العمومية المقدمة إليهم. و تنخرط الجماعات الترابية في هذه المنصة منذ سنة 2020 حيث يتم العمل بها في تدبير شكايات المواطنات والمواطنين.
- **بوابة الحصول على المعلومات chafafiya.ma** : تتيح هذه البوابة للمواطنات والمواطنين وكذا الأشخاص الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية، تقديم وتتبع طلبات الحصول على المعلومات وفقا للقانون 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. وقد تم إدماج الجماعات الترابية بهذه المنصة، وسيتم قريبا فتحها للمواطنات والمواطنين لتقديم طلبات الحصول على المعلومات عبرها للجماعات الترابية، على غرار ما هو معمول به لدى الإدارات والمؤسسات العمومية.
- **البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة eparticipation.ma** : تمكن هذه البوابة المواطنات والمواطنين من إيداع العرائض والملتمسات بطريقة إلكترونية على المستوى الوطني لدى رئيس الحكومة والمؤسسة التشريعية، وتتبعها والتوصل بجواب حول رفضها أو قبولها. ويتم العمل على ملاءمة هذه البوابة لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية فيما يخص العرائض المقدمة للجماعات الترابية من طرف المواطنات والمواطنين والجمعيات، لتسهيل تتبع عرائضهم وإخبارهم بمآلها والقرار المتخذ من طرف المجالس المنتخبة في شأنها.

الهاتف : 25 62 28 37 5 212+
العنوان الإلكتروني : pcd_dgct@interieur.gov.ma
الموقع الإلكتروني : collectivites-territoriales.gov.ma

- **الموقع الإلكتروني النموذج**: يتم إنشاء هذا الموقع بتعاون مع 15 جماعة، وهو أداة لتعزيز قنوات التفاعل بين الجماعات والمواطنات والمواطنين، حيث يوفر فضاءات للمشاركة المواطنة والتواصل مع المواطنات والمواطنين والنشر الاستباقي للمعلومات العمومية. وسيتم وضع هذه المنصة الإلكترونية النموذج فور اعتمادها رهن إشارة الجماعات الراغبة في ذلك والتي لا تتوفر على موقع لحد الساعة، كما سيتم تكوين المكلفين بإدارة الموقع بالجماعات حول منهجية تدبيره وتنشيطه.

3 – التكوين وتقوية القدرات:

لمواكبة الجماعات الترابية قصد تفعيل آليات وأدوات المشاركة المواطنة الموضوعة رهن إشارتهم، قامت هذه الوزارة بدعوة الجماعات الترابية لتعيين مكلفين بالتواصل وتلقي طلبات الحصول على المعلومات، وكذا مكلفين بتدبير الشكايات، حيث تم تكوينهم في هذه المجالات.

وفي نفس السياق، تندرج مواضيع التواصل والتخطيط التشاركي ومقاربة النوع وتنزيل آليات المشاركة المواطنة ضمن البرامج التكوينية ذات الأولوية لدعم قدرات منتخبي و أطر الجماعات الترابية، المزمع انطلاقها في شهر نونبر 2021.

و إعمالا لما سبق، أهيب بالسيدات والسادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية إلى تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، تطبيقا لمقتضيات الدستور والقوانين الجاري بها العمل، مما يضفي شفافية وشرعية أكبر على عملية تدبير الشأن الترابي ويمكن من خلق جو من التعبئة حول العملية التنموية وتحقيق التآزر والتماسك الاجتماعي.

ولبلوغ هذه الأهداف وأجرأتها على أرض الواقع، تبقى مصالح هذه الوزارة على استعداد تام لتقديم الدعم اللازم في مجال تقوية قدرات السيدات والسادة منتخبي وأطر الجماعات الترابية في ميدان التواصل والديمقراطية التشاركية والحكومة المنفتحة.

و السلام

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات الترابية
إمضاء : خاليد سفير

الهاتف : 25 62 28 37 5 212+
العنوان الإلكتروني : pcd_dgct@interieur.gov.ma
الموقع الإلكتروني : collectivites-territoriales.gov.ma